



وحضر كل من الأنسة رويدة علي والسيدة غالية الهندي والأنسة هبة مسعد مندوبي مصرف  
سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 16/2714/ص تاريخ 2021/5/17

كما حضر كل من السيد شادي عباس والسيدة نور بدوي مندوبا هيئة الأوراق والأسواق المالية  
السورية بموجب الكتاب رقم 614/ص- إ م تاريخ 2021/5/9

كما حضرت السيدة ليلي السمان بصفتها ممثلة عن شركة السمان ومشاركوه محاسبون قانونيون  
مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة.

وحضر المدير العام السيد شربل فرام.

كما حضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة 6/173 من قانون الشركات أعضاء مجلس إدارة البنك السيد  
ناجي الشاوي رئيس مجلس الإدارة، والدكتور سليم الشلاح نائب رئيس مجلس الإدارة، والسادة  
الأعضاء نجيب الباكير البرازي وهيثم عبد السلام. وقد اعتذر السادة الاعضاء كريم ركابي  
وفريال خليل وجمال منصور وسلمى صبرا وفتحي انطاكي عن حضور الاجتماع نتيجة وجودهم  
خارج سورية وعدم إمكانية الانتقال إلى دمشق في ضوء إجراءات الحماية ضد فيروس كوفيد 19  
المستجد.

كما حضر السيد فراس الحمصي والسيد عمّار مهايني والسيدة لين البديوي بصفتهم مراقبين  
مصرفيين داخليين استناداً لتعميم مصرف سورية المركزي رقم 163/1432 تاريخ 2014/05/11  
ورقم 1238/ل.أ. تاريخ 2018/9/9.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية والميزانيات  
فتبين أن نشر الدعوة والميزانيات قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع جلسة الهيئة العامة  
العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة نسبة وقدرها  
66,7% من أسهم المصرف والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة للهيئة العامة العادية.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون، أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتح الرئيس الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2020 وإلى خطة العمل للسنة المالية المقبلة.
2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2020.
3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام 2020 بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
6. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2020.
7. البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2020.
8. المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2020 والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2021.
9. انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد لانتهاؤ ولاية المجلس الحالي.
10. انتخاب مدقق الحسابات للعام 2021 وتحديد تعويضاته.
11. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.

وباشرت الهيئة أعمالها وفق ما يلي:



1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2020 وإلى خطة العمل للسنة المالية المقبلة

تلا رئيس الجلسة كلمة رئيس مجلس الإدارة والتي تضمنت موجزاً عن تقرير مجلس الإدارة. كما قام المدير العام على طلب من رئيس الجلسة بعرض موجز عما حققه بنك الشرق خلال العام 2020. وقد تضمنت الكلمتان عرضاً لما يلي:

1- نتائج المصرف وتطور أعماله ونشاط فروعه مدعمة بالأرقام، بالإضافة إلى وصف للمخاطر التي تواجه المصرف وكيفية إدارتها وإدارة موارده البشرية وتدريبها.

2- تطور الأوضاع الاقتصادية وأداء القطاع المصرفي والتحديات التي واجهتها المصارف خلال العام 2020 ولاسيما:

• استمرار الازمة الراهنة في سورية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد الكلي، أضف إليها الانعكاسات الناتجة عن العقوبات الدولية على البلاد

• السياسات النقدية والمالية للسلطات الرقابية السورية للحد من الاتجاهات التضخمية ومن تدني سعر الليرة السورية تجاه العملات الأجنبية، بما فيها الإجراءات المتخذة في إطار مواجهة انتشار فيروس كوفيد 19 المستجد بداية العام 2020، والتعليمات القاضية بترشيد سياسات منح التسهيلات الائتمانية من قبل المصارف

• الأزمة المالية في لبنان وانعكاساتها غير المنظورة على أصول المصرف المودعة في لبنان، أضف إلى انعكاسات هذه الأزمة على علاقات المصارف اللبنانية مع الخارج وخاصة البنوك المرسله لجهة التشدد في قبول تنفيذ عمليات الاستيراد إلى سورية من قبل هؤلاء المرسلين.

3- عرض للسياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل مجلس إدارة المصرف والإجراءات المنجزة من قبل إدارته التنفيذية تحوطاً لهذه التحديات للمحافظة على حجم نشاط تجاري مقبول قدر ما سمحت به القيود الرقابية المعتمدة، ولتأمين سلامة المصرف واستمرارية عمله.

4- قيام المصرف، في ظل ترقب استمرار الانكماش الاقتصادي الحالي، بتكوين حجم مخصصات إضافي ملحوظ خلال العام 2020 لقاء مخاطر التسليف والتوظيف المالي،

ولاسيما مخاطر أرصدة المصرف وإيداعاته في المصارف اللبنانية على ضوء الأزمة المالية في لبنان، وذلك التزاماً بمتطلبات المعيار رقم 9 وتعليمات السلطات الرقابية. مع الإشارة إلى أن المصرف التزم باستقرار جزء من أرصده المودعة في لبنان بحيث أصبحت تتمثل حالياً فقط بالأرصدة في الحسابات الجارية تهدف لاستقبال تحويلات المنظمات الدولية من الخارج لاستخدامها في سورية في تسهيل تنفيذ عمليات التجارة الخارجية، بالإضافة إلى أرصدة تعود بمردود تشغيلي للمصرف تشكل جزء من مركز القطع البنوي الخاص بالمصرف. وتم توضيح أسباب الرأي المتحفظ الذي عبر عنه مدقق الحسابات في بيانات المصرف المالية الموقوفة كما في 2020/12/31 حول كفاية المؤونات لقاء مخاطر إيداعات بنك الشرق في المصارف اللبنانية، لعدم وضوح الرؤية المستقبلية حول أثر الأزمة المالية اللبنانية على القطاع المصرفي اللبناني، مع الإشارة إلى موافقة مصرف سورية المركزي على كفاية حجم هذه المخصصات لتاريخه.

5- بيان التزام المصرف بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية وتلك المعتمدة من قبل السلطات المحلية لدى اعداد البيانات المالية للمصرف كما في 2020/12/31. غير أنه ونظراً لوجود مناقشات بين السلطات الرقابية المعنية لجهة صحة الاحتساب الضريبي حول المؤونات المحتجزة لقاء مخاطر الديون وخاصةً تلك المصنفة في المرحلة الثالثة وفق المعيار رقم 9، فقد قام المصرف باعتماد المنهجية المتبعة سابقاً في احتساب الضرائب على هذه المخصصات وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 وتعديلاته. وتمت الإشارة إلى أنه من المرتقب ان تتأثر البيانات المالية المستقبلية للمصرف بأي تكليف ضريبي إضافي حول هذه المخصصات في حال صدور تعليمات جديدة بهذا الشأن.

6- ملخص عن الخطة المستقبلية وأهداف المصرف لعام 2021 بما فيها السعي على الأقل إلى الحفاظ على حصة المصرف من السوق ومحاولة تعزيز مكانته فيها من خلال تقوية العلاقات مع عملائه وزيادة حجم التسهيلات والتوظيفات الأخرى وفق ما تسمح به التوجهات الصادرة عن السلطات الرقابية وترشيد استخدام سيولة المصرف، وذلك مع التأكيد على الالتزام بمتطلبات الإدارة السليمة للمخاطر، بالإضافة إلى الاستمرار في تكوين المخصصات لقاء تعرضات مخاطر التوظيفات المالية.



7- السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر وميزانية المصرف نهاية العام 2020 وملخص عن الأسهم المصدرة من قبل المصرف وتطور سعرها وحجم الاستثمار الرأسمالي بما فيها تطور حقوق المساهمين، مدعمة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن بيانات المصرف المالية كما في 2020/12/31 والإيضاحات حولها.

8- كافة متطلبات الإفصاح السنوي وفق أحكام القرار رقم 110 الخاص بنظام الإفصاح والشفافية للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء عام 2019.

## 2. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات

### المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2020

قامت السيدة ليلي السمان، بصفتها ممثلة لشركة "السمان ومشاركوه محاسبون قانونيون"، مدقق حسابات البنك، بتلاوة تقرير هذه الشركة عن بيانات المصرف المالية لسنة الموقوفة بتاريخ 2020/12/31. وقد نوّهت إن البيانات المالية هذه تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في 31 كانون الأول 2020 وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. وقد تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وهي متوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية. وبينت أنه بالرغم من التزام المصرف بتكوين مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة للأرصدة والإيداعات لدى المصارف اللبنانية وفق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، غير أن لمدقق الحسابات رأي متحفظ حول كفاية هذه المخصصات انطلاقاً من عدم وضوح الرؤية حول الأوضاع المالية القائمة حالياً في لبنان، والتي قد تسبب تغيرات مستقبلية قد تؤثر سلباً على القطاع المصرفي اللبناني، بما لا يسمح له التأكد من مدى كفاية هذا المخصص لمواجهة هذه التغيرات المستقبلية وتحديد الأثر المتوقع على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020. وقد أكدت أن المصرف يحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها وأوصت بالمصادقة عليها.

### 3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها:

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة الموزع على المساهمين الحاضرين والحسابات الختامية للبنك لعام 2020 وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات، فأبدى الحضور تفهمهم لأوضاع

المصرف المالية وتطور نشاطه وثقتهم بعمل وأداء إدارة المصرف في ظل الظروف الصعبة الناتجة من جهة عن تردي الأوضاع الاقتصادية في سورية، ومن جهة ثانية عن التداعيات السلبية الناشئة عن فيروس كوفيد 19 المستجد خلال 2020 على تطور النشاط التجاري عموماً. وأتوا على جهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومدقق الحسابات.

توجه المساهم الدكتور عمر الحسيني بالشكر لرئيس المجلس وأعضائه وكافة الكوادر البشرية في المصرف والإدارة التنفيذية وعلى رأسها السيد المدير العام وبالشكر ومدقق الحسابات على الوضوح في تقريره، وبين أن السبب في انخفاض الدخل التشغيلي برأيه هو الزيادة في المصاريف وفي المخصصات المكونة ومنها تلك التي كونها البنك لقاء ايداعات المصرف في المصارف في لبنان والتي تشكل الجزء الأكبر من هذه المخصصات ، كما طلب من البنك ضرورة التوسع الجغرافي في عدة مناطق في مدينة دمشق كما وأن يشمل التوسع محافظات أخرى ومنها محافظة حماه، كما تمنى على مجلس الإدارة أن يتم زيادة رأس مال البنك عن طريق ضم الأرباح لا أن يتم تدوير هذه الأرباح للسنة المقبلة.

بين المساهم الدكتور وليد الأحمر بأن بنك الشرق يحتل مرتبة مميزة بين المصارف وتوجه بالشكر للسيد رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والمدير العام على جهودهم والشفافية التي يعتمدها البنك في تعامله مع المساهمين وسأل بخصوص توظيفات البنك لدى البنوك في لبنان طالباً توضيح هذا الأمر والمؤونات التي يتم تكوينها درءاً لمخاطر هذه التوظيفات، وشدد على اقتراح الدكتور عمر الحسيني بخصوص أن يتم زيادة رأسمال البنك من خلال ضم الأرباح المحققة من خلال هيئة عامة قادمة غير عادية يتم الدعوة إليها قريباً ، كما أشار الى التراجع في المحفظة الائتمانية وطلب ضرورة زيادتها كما طلب توضيح حجم الديون المتعثرة ، وتوجه بالسؤال الى مدقق الحسابات بخصوص التحفظ الذي أبداه في تقريره لناحية الايداعات العائدة للبنك في البنوك اللبنانية طالباً توضيحاً منه حول هذا التحفظ، وتمنى على الجهات الرقابية أن تدفع قدماً بموضوع زيادة رأسمال البنوك كافة.

تقدم المساهم المهندس إبراهيم الخشي بشكره وامتنانه لمصرف سورية المركزي ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وخصوصاً للتعليمات والقرارات التي صدرت عنهم في الفترة الأخيرة والمتعلقة بموضوع المضاربة بالقطع وأمل منهم متابعة هذا الموضوع بشكل حثيث لمحاسبة المضاربين، ثم عبر عن أسفه لانخفاض سعر السهم والأرباح التشغيلية وأكد على ما تم طرحه من المساهمين لناحية زيادة رأس المال عن طريق ضم الأرباح المحققة بدل من تدويرها.

كما بين المساهم السيد فراس غريب بأنه يوافق على ماتم طرحه في الاجتماع لناحية زيادة رأس المال في حال كان مبلغ الزيادة كبير ويؤدي الى زيادة جيدة في مبلغ رأس مال وإلا وفي حال كان المبلغ ضئيل فهو يرى تأجيل هذا الموضوع للعام المقبل.

توجه المساهم السيد ربحي الاحمر بطلب الى السادة المصرف المركزي للتعديل القرارات والتعليمات الصادرة لناحية مبالغ السحوبات وسقوف القروض بزيادتها عن الحدود الحالية بحيث تسهل الحركة الاقتصادية ، كما سال السيد المدير العام عن خطة العمل المستقبلية.

تم الرد على أسئلة السادة المساهمين من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة والمدير العام ومدقق الحسابات.

**4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف**

تمت مناقشة موضوع الاحتياطيات كما في 2020/12/31، وعرض رئيس الجلسة الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بضرورة:

1- اقتطاع احتياطي قانوني بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل والبالغة /1,673,192,365/ ل.س (مليار وستمائة وثلاثة وسبعون مليوناً ومائة واثنان وتسعون ألفاً وثلاثمائة وخمسة وستون ليرة سورية) وفقاً لأحكام قانون الشركات أي بمبلغ وقدره /167,319,237/ ل.س. (مائة وسبعة وستون مليوناً وثلاثمائة وتسعة عشر ألفاً ومئتان وسبعة وثلاثون ليرة سورية) كاحتياطي قانوني. بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي القانوني إلى /829,467,897/ ل.س. (ثمانمائة وتسعة وعشرون مليوناً وأربعمائة وسبعة وستون ألفاً وثمانمائة وسبع وتسعون ليرة سورية).

2- اقتطاع احتياطي خاص بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل والمذكورة أعلاه وفقاً لأحكام قانون النقد الأساسي أي بمبلغ وقدره /167,319,237/ ل.س. (مائة وسبعة وستون مليوناً وثلاثمائة وتسعة عشر ألفاً ومئتان وسبعة وثلاثون ليرة سورية) كاحتياطي خاص، بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي الخاص إلى /758,918,397/ ل.س. (سبعمائة وثمانية وخمسون مليوناً وتسعمائة وثمانية عشر ألفاً وثلاثمائة وسبع وتسعون ليرة سورية).

**5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام 2020 بناءً على اقتراح مجلس الإدارة**

بيّن رئيس الجلسة بأن بيانات المصرف المالية الموقوفة في 2020/12/31 أظهرت بعد اقتطاع الضريبة وتكوين الاحتياطي القانوني والخاص أرباحاً محققة صافية قابلة للتوزيع بمبلغ وقدره /184,707,114/ ل.س. (مائة وأربعة وثمانون مليوناً وسبعمائة وسبعة ألفاً ومائة وأربعة عشرة ليرة سورية). ويقترح مجلس الإدارة تدوير الأرباح وإضافتها إلى رصيد



حساب الأرباح المحققة المدورة كما في 2019/12/31 ليرتفع رصيد حساب الأرباح المحققة المدورة بتاريخ 2020/12/31، بموافقة الهيئة العامة، إلى مبلغ إجمالي وقدره 392,881,207/ ل.س. (ثلاثمائة واثنان وتسعون مليوناً وثمانمائة وواحد وثمانون ألفاً ومئتان وسبعة ليرة سورية).

كما بين الرئيس تسجيل المصرف بنهاية العام 2020 أرباحاً غير محققة نتيجة إعادة تقييم مركز القطع البنوي متأثراً بتدني سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية بقيمة 23,742,713,780/ ل.س (ثلاث وعشرون ملياراً وسبعمائة واثنان وأربعون مليوناً وسبعمائة وثلاثة عشر ألفاً وسبعمائة وثمانون ليرة سورية)، مشيراً إلى أن هذه الأرباح هي غير قابلة للتصرف بها عملاً بقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ ب 14 تاريخ 4 شباط 2008 وبالتعميم رقم 100/952 تاريخ 12 شباط 2009. وبالتالي ارتفع رصيد حساب الأرباح غير المحققة المدورة في 2020/12/31 إلى مبلغ إجمالي قدره 32,633,668,333/ ل.س. (اثنان وثلاثون ملياراً وستمائة وثلاثة وثلاثون مليوناً وستمائة وثمانية وستون ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ليرة سورية).

#### 6. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2020

أتى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقترح على الهيئة العامة العادية للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاء وممثلي الشركة عن السنة المالية 2020 إبراءً عاماً شاملاً.

#### 7. البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام 2020 واتخاذ القرار بخصوصها:

بين رئيس الجلسة بأنه سنداً لأحكام القانون والنظام الأساسي تقرر الهيئة العامة المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت على 5% من الأرباح الصافية. وأضاف بأن أعضاء مجلس الإدارة لم يتقاضوا أي مكافآت عن العام 2020، وقد أبدوا رغبتهم بعدم تقاضي أي مكافآت لقاء توليهم مهامهم في عضوية المجلس خلال العام المذكور.

#### 8. المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2020 والبحث في تعويضات

أعضاء مجلس الإدارة للعام 2021 واتخاذ القرار بخصوصها

ابدى رئيس الجلسة شكره وامتنانه لأعضاء المجلس على الوقت والجهد الذي بذلوه وبيدلونه في سبيل تنفيذ المهام الموكلة اليهم في إدارة المصرف. وبين للحاضرين بأنه سبق واتخذت الهيئة العامة الماضية قرارها بالموافقة على أن يخصص كل من أعضاء المجلس بتعويض سنوي مقطوع بقيمة اثني عشرة مليون ليرة سورية صافية لقاء عضويته في مجلس الإدارة خلال العام 2020 متضمناً كافة المصاريف التي يمكن أن يتكبدها خلال قيامه بمسؤولياته، يضاف إليها كلفة الضريبة المتوجبة لقاء هذا التعويض. كما وافقت على صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهام يحددها مجلس الإدارة خلال العام.

وبناء عليه فقد سدد المصرف مبلغ إجمالي وقدره /108,000,000/ ل.س. (مائة وثمانية مليوناً ليرة سورية) كتعويض لأعضاء مجلس الإدارة، مضافاً إليه كلفة الضريبة المتوجبة على هذا التعويض بمبلغ إجمالي بقيمة /11,880,000/ ل.س. (احدى عشر مليوناً وثمانمائة وثمانون ألف ليرة سورية).

كما بين رئيس الجلسة بأنه نتيجة مهام المتابعة والإشراف على نشاط الإدارة العامة التنفيذية الموكلة من قبل مجلس الإدارة إلى عضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور خلال العام 2020، تم صرف مبلغ وقدره /1,070,682/ ل.س. (مليون وسبعون ألفاً وستمائة واثنان وثمانون ليرة سورية) بموجب فواتير عن مصاريف إقامته في سورية أثناء القيام بهذه المهام.

كما بين أنه تم سداد مصاريف تدريب لأعضاء مجلس الإدارة بقيمة إجمالية بلغت /1,585,623/ ل.س. (مليون وخمسمائة وخمسة وثمانون ألفاً وستمائة وثلاثة وعشرون ليرة سورية) خلال العام 2020.

وطلب من الحاضرين إقرار صرف المبالغ المذكورة أي بمبلغ إجمالي وقدره /122,536,305/ ل.س. (مائة واثنان عشرون مليوناً وخمسمائة وستة وثلاثون ألفاً وثلاثمائة وخمسة ليرة سورية) فأقرو صرفها.

كما بين رئيس الجلسة للحاضرين بأن مجلس الإدارة يقترح على الهيئة العامة العادية الموافقة على تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع عن العام

2021 بقيمة اثني عشرة مليون ليرة سورية لقاء عضويته في مجلس الإدارة بما فيها كافة المصاريف التي يمكن أن يتكبدها خلال قيامه بهذه المسؤوليات خلال العام المذكور، مضافاً إليه كلفة الضريبة المتوجبة لقاء هذا التعويض.

كما يقترح بالإضافة إلى ذلك المصادقة على صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهام يحددها مجلس الإدارة خلال العام 2021.

وطالب من الهيئة الموافقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2021 المذكورة أعلاه والتي توازي تلك التي كانت مقررّة لعام 2020 دون تعديل، وتفويض مجلس الإدارة بصرفها خلال العام 2021.

#### 9. انتخاب أعضاء مجلس إدارة جدد لانتهاؤ ولاية مجلس الإدارة الحالي.

بين رئيس الجلسة وجوب انتخاب مجلس إدارة جديد للبنك نظراً لانتهاؤ مدة ولاية مجلس الإدارة الحالي في 2021/4/30. وعرض للحاضرين الإجراءات التي تم التقيد بها والمنصوص عنها في القوانين والأنظمة النافذة وخصوصاً تعميم مصرف سورية المركزي رقم 1186 تاريخ 2011/6/1 من فتح باب الترشيح والإعلان في الصحف ودراسة طلبات الترشيح المقدمة إلى البنك من قبل لجنة الترشيحات والتعويضات في المصرف ورفعها إلى مصرف سورية المركزي الذي أصدر موافقته بموجب الكتاب 16/2046/ص تاريخ 2021/4/5. وقام الرئيس بعرض أسماء المرشحين لعضوية مجلس الإدارة الموافق عليهم من قبل مصرف سورية وهم:

1. السيد ناجي شاوي بصفته الشخصية
2. السيد نجيب الباكير البرازي بصفته الشخصية
3. الدكتور سليم الشلاح بصفته الشخصية
4. السيدة فريال الخليل بصفته الشخصية
5. السيد فتحي انطاكي بصفته الشخصية
6. السيد جمال الدين منصور بصفته الشخصية
7. السيدة سلمى صبرا بصفتها الشخصية
8. السيد بشار الدبل بصفته الشخصية
9. السيد غسان الكسم بصفته الشخصية

واطلع الحاضرون على ملخص السيرة الذاتية للمرشحين وأهليتهم الذي وزع عليهم في مستهل الاجتماع. ودعا رئيس الجلسة الهيئة العامة للتصويت على انتخاب المرشحين المذكورين لعضوية مجلس إدارة المصرف ولولاية جديدة مدتها ثلاثة سنوات بدءاً من تاريخ اجتماع هذه الهيئة العامة. وحيث أنه لم يرشح غيرهم تم انتخابهم بالتزكية من قبل الهيئة العامة، وطلب السيد أيمن أبو زيتون مندوب وزارة التجارة أن يتم تزويد وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمحضر اجتماع المجلس المنتخب المتضمن توزيع المناصب بين أعضائه وصلاحيات التوقيع.

وطلب رئيس الجلسة تفويض رئيس مجلس الإدارة و/أو المدير العام أو من يفوضانه بمتابعة إجراءات الحصول على الموافقات اللازمة واستكمال إجراءات شهر هذا الانتخاب لدى الجهات المختصة أصولاً.

#### 10. انتخاب مدقق حسابات للعام 2021 وتحديد تعويضاته

عرض رئيس الجلسة على الحاضرين توصية مجلس الإدارة بترشيح شركة تدقيق الحسابات المدرجة في لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من الجهات المعنية "شركة السمان ومشاركوه محاسبون قانونيون" كمدقق الحسابات الخارجي للمصرف لسنة 2021 ممثلةً بالسيدة ليلي السمان المشهود بخبرتها في التدقيق المصرفي وفق المعايير المحاسبية المعتمدة في سورية، لتقوم بالتدقيق على بيانات المصرف المالية لأغراض الهيئة العامة وإدارة المصرف، بما في ذلك التدقيق في كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتدقيق في صحة الإفصاح الضريبي.

وتم فتح باب الترشح لانتخاب مدقق حسابات للبنك للسنة المالية 2021، وترشيح شركة السمان ومشاركوه محاسبون قانونيون. وحيث أنه لم يرشح غيره فقد تم انتخابه بالتزكية.

كما اقترح رئيس الجلسة على الحاضرين تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتوقيع على اتفاق خطي مع مدقق الحسابات وتحديد الأتعاب التي ستتوجب له وصرفها.

#### 11. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام

المادة 152 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011

بيّن الرئيس أنه عملاً بأحكام المادة 152 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 بكافة فقراتها، لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة، كما لا يجوز أن يكون لهم أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها إلا بترخيص سنوي من الهيئة العامة.

وبالتالي طلب من الهيئة العامة الموافقة على الترخيص ولمدة سنة للسيد جمال الدين منصور وللسيد سلمى صبرا بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسونها في بنك الشرق، كون كل منهما عضو في مجلس إدارة بنك الشرق، ويمارس أعمال مصرفية لدى البنك اللبناني الفرنسي في لبنان، إضافة إلى أن السيد جمال الدين منصور هو عضو مجلس إدارة في بنك SBA في فرنسا وعضو مجلس إدارة في شركة كفالات ش.م.ل. في لبنان.

كما نوّه رئيس الجلسة بأنه لم تسجل خلال العام 2020 أية عقود مبرمة مباشرة بين أي من أعضاء مجلس الإدارة وبنك الشرق.

أما فيما يخص التعاقد غير المباشر، فقد بيّن للحاضرين بقيام المصرف بإصدار كفالة حسن تنفيذ بقيمة 1,709,486 يورو مغطاة بمؤونة كاملة على طلب من شركة العناية للمواد الغذائية والدوائية" والتي يرأسها رئيس مجلس الإدارة السيد ناجي شاوي، وذلك لصالح المؤسسة العامة للتجارة لتوريد أدوية سرطانية تستحق في 2021/2/15. وقد حصل بنك الشرق على موافقة استثنائية من مصرف سورية المركزي على إصدار هذه الكفالة نظراً للهدف الإنساني من العقد موضوعها.

وحيث أنه وفقاً لأحكام المادة 152 من قانون الشركات يتوجب الحصول على ترخيص من الهيئة العامة لأي تعاقد مباشر أو غير مباشر بين أعضاء مجلس الإدارة والمصرف، لذلك طلب رئيس الجلسة من الهيئة الموافقة على الترخيص للسيد ناجي الشاوي، رئيس مجلس الإدارة، بالتعاقد مع بنك الشرق بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص إصدار هذه الكفالة أو تمديدها لمرة واحدة أو عدة مرات وفق الحاجة بعد الحصول على موافقة السلطات الرقابية المختصة أصولاً.



أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبين أنه ما يزال متوافراً بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم يمثل نسبة وقدرها 66,7 % من أسهم رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة. ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات واتخذت الهيئة القرارات التالية:

#### القرار الأول:

المصادقة على تقرير مجلس الإدارة، بما فيه خطة المصرف المستقبلية لعام 2021، وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2020 وفق ما جاء.

#### صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

#### القرار الثاني:

- الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتشكيل الاحتياطيات التالية عن العام 2020:

- اقتطاع احتياطي قانوني بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة والمسجلة في بيان الدخل للسنة المالية المنتهية تاريخ 2020/12/31 بمبلغ وقدره /167,319,237/ ل.س. (مائة وسبع وستون مليوناً وثلاثمائة وتسعة عشر ألفاً ومئتان وسبع وثلاثون ليرة سورية).
- اقتطاع احتياطي خاص بنسبة 10% من الأرباح المحققة قبل الضريبة والمسجلة في بيان الدخل للسنة المالية المنتهية تاريخ 2020/12/31 بمبلغ وقدره /167,319,237/ ل.س. (مائة وسبع وستون مليوناً وثلاثمائة وتسعة عشر ألفاً ومئتان وسبع وثلاثون ليرة سورية).

#### صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

#### القرار الثالث:

ضم رصيد صافي الأرباح المحققة القابلة للتوزيع بعد تكوين الاحتياطي الخاص والقانوني واقتطاع الضريبة بمبلغ /184,707,114/ ل.س. (مائة وأربعة وثمانون مليوناً وسبعمائة وسبع ألفاً ومائة وأربعة عشرة ليرة سورية) في حساب الأرباح المحققة المدوّرة بحيث يرتفع رصيد هذا الحساب في 2020/12/31 إلى مبلغ وقدره /392,881,207/ ل.س. (ثلاثمائة واثنان وتسعون مليوناً وثمانمائة وواحد وثمانون ألفاً ومئتان وسبع ليرة سورية).

أما الأرباح غير المحققة والمسجلة في بيان الدخل كما في 2020/12/31 والبالغة /32,633,668,333/ ل.س.. (اثنان وثلاثون ملياراً وستمائة وثلاث وثلاثون مليوناً وستمائة وثمان وستون ألفاً وثلاثمائة وثلاث وثلاثون ليرة سورية)، فهي لا تقبل التوزيع كونها أرباح غير محققة، وذلك طبقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 326/م ن/ ب 1 تاريخ 4 شباط 2008 والتعميم رقم 100/952 تاريخ 12 شباط 2009. علماً أن تدخل في احتساب إجمالي قيمة حقوق المساهمين.

#### صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

#### القرار الرابع:

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاء وكذلك كافة ممثلي البنك عن كافة أعمالهم خلال السنة 2020 إبراءً عاماً شاملاً.

#### صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

#### القرار الخامس:

عدم تخصيص أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويتهم في المجلس للعام 2020 بناء على طلبهم.

#### صدق القرار بأغلبية الحضور الممثل في الاجتماع

#### القرار السادس:

إقرار صرف مبلغ إجمالي قدره /122,536,305/ ل.س. (مائة واثنان عشرون مليوناً وخمسمائة وست وثلاثون ألفاً وثلاثمائة وخمسة ليرة سورية) كتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة عن العام 2020، شملت مصروف التعويض المقطوع المخصص لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وذلك لقاء عضويته في مجلس الإدارة والمصاريف والنفقات التي تكبدوها عن مشاركتهم في اجتماعات المجلس ولجانه خلال العام 2020، وكلفة ضريبة الدخل المتوجبة على هذا التعويض، بالإضافة إلى المصروفات بموجب فواتير التي تكبدها عضو مجلس الإدارة السيد منصور لقاء قيامه بمهام محددة بتكليف من مجلس الإدارة خلال هذا العام، بالإضافة إلى مصاريف تدريب أعضاء مجلس الإدارة خلال هذا العام 2020.

الموافقة على تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع بقيمة اثني عشرة مليون ليرة سورية لقاء عضويته في مجلس الإدارة خلال العام 2021 بما فيها كافة المصاريف التي يمكن أن يتكبدها خلال قيامه بهذه المسؤولية، مضافاً إليه كلفة الضريبة المتوجبة

لقاء هذا التعويض، بالإضافة إلى الموافقة على صرف تكاليف الإقامة والانتقال والتأمين الصحي في سورية بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهام يحددها مجلس الإدارة خلال العام 2021. والموافقة على تفويض مجلس الإدارة بصرف هذه التعويضات خلال العام 2021.

#### صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

#### القرار السابع:

انتخاب السادة التالية أسماؤهم لعضوية مجلس إدارة المصرف لولاية جديدة مدتها ثلاث سنوات بدأً من تاريخ الهيئة العامة وهم:

1. السيد ناجي الشاوي بصفته الشخصية
2. السيد نجيب برازي بصفته الشخصية
3. الدكتور سليم الشلاح بصفته الشخصية
4. السيد فتحي انطاكي بصفته الشخصية
5. السيدة فريال خليل بصفتها الشخصية
6. السيد جمال الدين منصور بصفته الشخصية
7. السيدة سلمى صبرا بصفتها الشخصية
8. السيد بشار الدبل بصفته الشخصية
9. السيد غسان الكسم بصفته الشخصية

وتفويض رئيس مجلس الإدارة و/أو المدير العام أو من يفوضانه بمتابعة إجراءات الحصول على الموافقات اللازمة واستكمال إجراءات شهر هذا الانتخاب لدى الجهات المختصة أصولاً.

#### صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

#### القرار الثامن:

انتخاب "شركة السمان ومشاركوه محاسبون قانونيون" مدققاً لحسابات البنك للسنة المالية 2021 لما لها من خبرة في هذا المجال وكونها مدرجة في لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من الجهات المعنية، وتفويض أعضاء مجلس الإدارة أو من يفوضونه بالتفاوض مع مدقق الحسابات المنتخب فيما يتعلق بأتاعبه وتوقيع العقد معه.

#### صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع



Handwritten signatures and initials at the bottom of the page.



القرار التامع:

الترخيص للسيد جمال الدين منصور والسيدة سلمى صبرا بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسونها في بنك الشرق، عملاً بأحكام الفقرات 1 و2 و4 من المادة 152 من قانون الشركات ولمدة سنة.

الترخيص للسيد ناجي الشاوي، رئيس مجلس الإدارة، بالتعاقد مع بنك الشرق بشكل مباشر أو غير مباشر فيما يخص إصدار كفالة حسن تنفيذ على طلب من شركة العناية للمواد الغذائية والدوائية" التي يرأسها، بقيمة 1.709.486 يورو لصالح المؤسسة العامة للتجارة لتوريد أدوية سرطانية، أو تمديدها لمرة واحدة أو عدة مرات وفق الحاجة ولمدة سنة شرط الحصول على موافقة السلطات الرقابية المختصة أصولاً.

أخذ العلم بعدم وجود أي عقود مباشرة مبرمة بين البنك وأعضاء مجلس الإدارة خلال العام 2020.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

أعلن الرئيس ختام الجلسة في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في السابع والعشرين من شهر أيار لعام 2021، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

رئيس الجلسة

كاتبة الجلسة

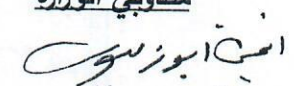
مراقبي التصويت

مندوبي الوزارة











٢١ أيار ٢٠٢١



محضر اجتماع